

المصدر: الدستور

التاريخ: ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥

واشنطن تصطدم باعتراض روسي صيني يطالب بانتظار
التحقيق: البحث في مخرج توافقي لمشروع امريكي يعاقب
سوريا

* باريس تريد قرارا في مجلس الامن يعطي فرصة اخيرة
لدمشق

بيروت - الدستور, عواصم - وكالات الانباء: يبحث مجلس
الامن اليوم تقرير ميليس وتقرر ان يمثل لبنان في الجلسة الامين
العام للخارجية اللبنانية بالوكالة السفير بطرس عساكر الموجود
اصلا في نيويورك، وقد نشطت الاتصالات والمشاريع
المطروحة بحثا عن مخرج توافقي لمشروع اميركي يدعو الى
فرض عقوبات على سوريا ويصطدم باعتراض روسي صيني
يطالب بانتظار التحقيق، وقد جرت مشاورات مكثفة على خلفية
الاعتراض الروسي الصيني على مشروع قرار اميركي يطالب
بتشديد العقوبات على سوريا.

وعلمت "الدستور" من مصدر دبلوماسي لبناني رفيع ان الولايات
المتحدة وبريطانيا وفرنسا تسوق لغة جديدة لن يكون بمقدور
روسيا والصين رفضها وتقضي هذه الالية بترويح نظام عقوبات
يحد الشعب ويستهدف النظام استنادا الى عملية فرز بين النظام
السوري المسؤول في مكان ما حسب تقرير ميليس عن جريمة
اغتيال الحريري وبين الشعب السوري البريء من هذه الجريمة
وتتجه الامور الى استحداث نظام عقوبات لا يؤذي الشعب

السوري ،

وهذا التوجه يحركه هدفان: الاول ارادة دولية بفصل الشعب عن النظام وتلافي ان تكون العقوبات سببا لتلاحم الحاكم والمحكوم في سوريا كما كانت الحال لدى تطبيق العقوبات الدولية على العراق، والهدف الثاني ان حصر العقوبات بالنظام يجعل موسكو وبكين في وضع اكثر قابلية للقبول باعتماد اجراءات بحق سوريا وفق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة مع مايعني ذلك من حق اللجوء الى القوة لتنفيذ الاجراءات المشار اليها.

واعلنت باريس أمس تأييدها لصدور قرار جديد عن مجلس الامن يطلب من سوريا التعاون الكامل مع لجنة التحقيق الخاصة باغتيال رفيق الحريري، ما سيشكل الفرصة الاخيرة لدمشق قبل فرض عقوبات عليها حسب ما ترغب به الولايات المتحدة.

وقال وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي في مؤتمر صحافي ان "فرنسا ترغب في ان تبدأ اعمال مجلس الامن وتتيح التوصل سريعا الى مشروع اتفاق نامل ان يتم تبنيه بالاجماع".

واضاف انه يجب "مطالبة السلطات السورية بتقديم كامل التعاون في هذا التحقيق وان تلتزم بالتعاون الكامل مع اللجنة التي يرأسها القاضي الالمانى ديتليف" ميليس".

الا ان الوزير الفرنسي المح مع ذلك في مؤتمره الصحافي الى ان دمشق قد تعطى فرصة

اخيرة للتعاون مع التحقيق قبل فرض عقوبات محتملة عليها.
واضاف دوست بلازي ان باريس تؤيد اقتراح الامين العام للامم
المتحدة كوفي انان بالتمديد للجنة التحقيق حتى الخامس عشر من
كانون الاول المقبل "لدفن التحقيقات قدما بالطريقة الاكثر فاعلية".
وتابع الوزير الفرنسي انه في حال "لم تتعاون دمشق فان ميليس
سيقول ذلك امام مجلس الامن، وفي هذه الحالة ستكون هناك
تبعات" في اشارة الى ان العقوبات المحتملة لن تكون في المرحلة
الحالية.

وتمايز الوزير الفرنسي في موقفه عن الموقف الاميركي في هذه
النقطة وقال "نريد العدالة كل العدالة ولا شيء سوى العدالة" في
مسالة جريمة اغتيال الحريري مشيرا الى ضرورة "الا تكون
هناك خلفيات سياسية" بشأن هذا الملف.